الأمم المتحدة

A/C.4/54/SR.5

الجمعية العامة

الدورة الرابعة

Distr.: General
17 March 2000
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد زاكيوس ..... (قبرص)

المحتويات

طلبات استماع

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم التي لم تدرج تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وإلى مقدمي طلبات الاستماع

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم التي لم تدرج تحت بنود أخرى من جدول الأعمال)* (تابع)

---

* بنود قررت اللجنة النظر فيها معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-23532 (A)
0023532

البند ٩٢ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة، بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي* (تابع)

البند ٩٣ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي* (تابع)

البند ٩٤ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة* (تابع)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي* (تابع)

البند ٩٥ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

طلبات استماع

١ - **الرئيس:** أبلغ اللجنة بأنه قد تلقى طلبات استماع إضافية بشأن تيمور الشرقية، وردت في الوثائق A/C.4/54/7/Add.2 إلى Add.5 واعتبر أن اللجنة ترغب في تلبية تلك الطلبات.

وقد تقرر ذلك.

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم التي لم تدرج تحت بنود أخرى من جدول الأعمال) (تابع)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وإلى مقدمي طلبات الاستماع

مسألة غوام

٢ - بناء على دعوة من الرئيس، جلس السيد بورداليو (بالنيابة عن حاكم غوام) إلى طاولة اللجنة.

٣ - **السيد بورداليو** (تكلم بالنيابة عن حاكم غوام): فقال إن أفراد شعب غوام مواطنون في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٥٠. وأضاف قائلا إن كثيرا منهم قد خدموا في القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة. واسترسل قائلا إن حكومته تجري حوارا صريحا ومباشرا مع حكومة الولايات المتحدة. واستطرد قائلا إن الولايات المتحدة تقدم مزايا كثيرة إلى غوام، وأن هناك روابط كثيرة بين البلدين، لكن غوام ليست ملكا للولايات المتحدة ولا جزءا منها بموجب قانون الولايات المتحدة؛ وأن حكومة الولايات المتحدة تتخذ قرارات بشأن غوام دون موافقتها، بما في ذلك قرارات بشأن الهجرة والسيطرة على البلد وعلى موارده.

٤ - وأردف قائلا إن غوام اقترحت على حكومة الولايات المتحدة منذ عقد أن تمنحها حكما ذاتيا بصفة مؤقتة في ظل سيادة الولايات المتحدة، تمهيدا لتصويت شعب الشامورو على اختيار مركز الحكم الذاتي ذي السيادة. ومضى يقول إن الدولة القائمة بالإدارة قد ردت أخيرا بأنها لن تمنح ذلك الحكم الذاتي تحت سيادتها. ومضى يقول إن شعب الشامورو المستعمر قد اتخذ لهذا السبب طريقا دفع عملية الحكم الذاتي إلى مستوى جديد؛ فهو سيصوت بموجب قانون غوام على مركز غوام غير المستعمرة، قبل ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠.

٥ - أضاف قائلا إن الدولة القائمة بالإدارة قد أعربت عن عدم تأييدها لتلك العملية، ولذا فإن غوام مسرورة لصيغة توافق الآراء الواردة في الفقرة ١ من الفرع السادس من قرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧ باء. واستطرد قائلا إنه من المقرر إجراء اقتراع في تموز/يوليه ٢٠٠٠، وأن غوام تناشد الدول الأعضاء أن تواصل تأييدها لها. واستدرك قائلا إنه لكي ينتهي استعمار غوام، يجب أن تستجيب حكومة الولايات المتحدة أيضا لرغبات الشعب الواقع تحت الاستعمار. وأردف قائلا إنه عندما قام الرئيس كلينتون بزيارة غوام في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، أعرب عن استعداده للاستماع إلى آراء الشعب؛ بيد أن حكومة الولايات المتحدة لم تقدم أي التزام حتى الآن بخيارات الحكم الذاتي المعترف بها دوليا والمتمثلة في الارتباط الحر أو الاستقلال أو الاندماج التام، التي ستقترع عليها غوام.

٦ - اختتم بيانه بقوله إن غوام طلبت إيفاد بعثة زائرة إلى إقليمها بمناسبة الاقتراع، وأعرب عن أمله في الحصول على تأييد الدول الأعضاء في هذا الصدد.

٧ - انسحب السيد بورداليو.

٨ - بناء على دعوة من الرئيس، جلس السيد لوجان (المنظمة الشعبية لحقوق السكان الأصليين) إلى طاولة مقدمي طلبات الاستماع.

٩ - **السيد لوجان** (المنظمة الشعبية لحقوق السكان الأصليين): قال إن منظمته تسعى منذ ١٧ سنة إلى توضيح معنى عبارة ''شعب غوام'' لتحديد من يملك حق تقرير المصير. وأضاف قائلا إن الدولة القائمة بإدارة غوام قد استعملت منذ تقريرها الأول المقدم إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٤٦ الاصطلاح المستخدم لتحديد شعب غوام بمهارة، لإثارة قدر كبير من البلبلة إلى حد أن بعض الناس قد يعتقدون أن كل مواطني الولايات المتحدة الذين يقيمون في غوام، بما في ذلك جيش الولايات المتحدة، يملكون حق تقرير المصير وإنهاء الاستعمار. واستدرك قائلا إن شعب غوام شعب شامورو هو الذي يملك ذلك الحق. واستطرد قائلا إنه حتى إلغاء الشرط الذي فرضته الولايات المتحدة في عام ١٩٦٢ للحصول على تصريح أمني لدخول غوام، كان أفراد شعب شامورو هم السكان الوحيدين لجزيرتهم، وكانت لهم ثقافة وتقاليد ولغة وتاريخ، بما في ذلك ٤٠٠ سنة من الاستعمار، قضوا ١٠٠ سنة منها تحت علم الولايات المتحدة الأمريكية. وأضاف قائلا إن قانون غوام الأساسي، الذي سنته الولايات المتحدة في عام ١٩٥٠، اعترف بوضوح بوجود غوام السياسي المستقل؛ وأنه بموجب ذلك القانون لا تسري على غوام إلا أجزاء معينة فقط من دستور الولايات المتحدة ومعاهداتها وقوانينها. وأردف قائلا إن من بين الأحكام الدستورية التي لا تسري على غوام التعديلين العاشر والحادي عشر، اللذين من شأنهما الحد من سلطة الولايات المتحدة الاتحادية، وتوفير الحماية لقوانين غوام، والتعديل الرابع عشر، الذي من شأنه حماية المواطنة الأمريكية لسكان غوام. ومضى يقول إن من دواعي السخرية أن تتذرع الدولة القائمة بالإدارة بمواطنة غوام لكي تذكر عليها الحق في تقرير المصير وأن تتهم شعب الشامورو بالعنصرية عندما يسعى إلى ممارسة ذلك الحق.

١٠ - فيما يتعلق بمشروع القرار السادس، الوارد في تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (A/54/23، الجزء الثالث))، قال إنه ليس على علم بموقف حكومة الولايات المتحدة المشار إليه في الفقرة الحادية عشرة من الديباجة، وإنه يود أن يعرف ما إذا كانت عبارة ''سكان الأقاليم الخاضعة لإدارة الولايات المتحدة'' تعني سكان الأقاليم وذريتهم منذ توقيع ميثاق الأمم المتحدة أو لا تعني ذلك. وأضاف قائلا إن سياسات الهجرة الإدماجية، التي أدت إلى تدفق المهاجرين والمستوطنين الخارجيين إلى غوام بصورة منتظمة، تمثل عقبة كبرى دون ممارسة شعب الشامورو بصورة حقيقية لحقه في تقرير المصير.

١١ - أعرب عن ترحيب المنظمة الشعبية لحقوق السكان الأصليين بما ورد في الفقرة ٩ من أنه لا يمكن إنجاز خطة عمل العقد الدولي لإنهاء الاستعمار بحلول سنة ٢٠٠٠، لأن الضغط لتحقيق ذلك الهدف يؤدي إلى حلول وسط غير مرضية. وقال إن منظمته ترحب أيضا بالفقرة ١٠، لكنها ترى أنه ينبغي أن يكون لشعوب الأقاليم المعنية أيضا رأي في وضع إطار لتنفيذ أحكام المادة ٧٣ من الميثاق، والإعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لفترة ما بعد سنة ٢٠٠٠.

١٢ - انتقل إلى الجزء السادس من الفرع باء من مشروع القرار السادس، فقال إنه فيما يتعلق بالفقرة الثالثة من الديباجة، يجب أن تظل غوام مدرجة في قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، إلى حين بلوغها حالة انتهاء الاستعمار المختارة بممارسة شعب الشامورو لحقه في تقرير المصير. وفيما يتعلق بالفقرة الرابعة من الديباجة، قال إنه لم تجر مفاوضات لفترة من الزمن بشأن وضع غوام، وأن

مشروع قانون كومنولث غوام قد وضع على الرف لمدة ١١ سنة.

١٣ - أردف قائلا إن كلمة ''requests'' قد حلت محل عبارة ''calls upon'' في الفقرة ١؛ وتساءل عما إذا كان هناك أي مغزى لذلك التغيير. وقال إن منظمته تعارض بشدة الفقرة ٢. ومضى يقول إنها لا تعلم أنه تجري حاليا أي مفاوضات فيما يتعلق بإرادة شعب الشامورو المعلنة؛ وأنها تشعر بقلق بالغ إزاء التمييز بين شعب الشامورو وما يسمى بـ ''شعب غوام''. وأكد أن شعب الشامورو هو شعب غوام.

١٤ - قال إن إضافة عبارة ''إذ تلاحظ الدور الخاص الذي يؤديه شعب الشامورو في تنمية غوام'' الواردة في الفقرة ٦، هي حيلة من الولايات المتحدة الأمريكية لكي تجعل اللجنة تعتقد أن شعب الشامورو هو مجرد مجموعة من السكان الأصليين الذين يعيشون في الإقليم.

١٥ - اختتم بيانه بقوله إن مسألة الأرض مسألة أخرى مهمة للغاية. وقال إن تآلف من منظمات الشامورو سيسعى إلى الحصول على أرضها بأي وسيلة يضطر إليها.

١٦ - انسحب السيد لوجان.

مسألة الصحراء الغربية

١٧ - بناء على دعوة من الرئيس، جلس السيد البخاري (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب) إلى طاولة مقدمي طلبات الاستماع.

١٨ - **السيد البخاري** (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو)): قال إن شعب الصحراء يناضل منذ ٢٤ سنة ضد المحتلين المغاربة لنيل حريته واستقلاله الوطني، ويلقى عدد كبير من الأبرياء حتفهم ثمنا لذلك. واستطرد قائلا إنه على الرغم من ذلك، لم يفقد شعب الصحراء ثقته في أن تضطلع الأمم المتحدة بمسؤوليتها لإنهاء تلك الحرب غير العادلة التي تنشر عدم الأمن وعدم الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة، والتي تتنافى مع المصلحة الدولية ومع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

١٩ - أردف قائلا إنه بموجب خطة التسوية التي اقترحتها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٨٨، كان ينبغي تنظيم استفتاء في عام ١٩٩٢، لكنه لم ينظم حتى الآن، بسبب القرار الذي اتخذه المغرب بتغيير خطة السلم الأصلية بهدف واضح هو تحويل الاستفتاء على تقرير المصير إلى استفتاء للسماح لهيئة انتخابية مؤلفة من مواطنين مغاربة بتأكيد أن الصحراء الغربية جزء من المغرب.

٢٠ - استطرد قائلا إن اتفاقات هيوستن نصت على تنظيم استفتاء في أواخر عام ١٩٩٨. ومضى يقول إن طلب المغرب تنقيح الاتفاقات قد أوقف التقدم الذي كانت تحرزه بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (مونورسو) للتحديد النهائي للمشتركين المحتملين في الاستفتاء، الأمر الذي يؤدي إلى توقف جديد في تنفيذ خطة التسوية.

٢١ - مضى يقول إن الاتفاق الشامل الذي اقترحه الأمين العام للأمم المتحدة أخذ المطالب المغربية بعين الاعتبار مع إعادة تأكيد صرامة وشفافية كامل عملية تحديد أسماء المشتركين في الاستفتاء. وأضاف قائلا إن جبهة بوليساريو قد أبدت مرة أخرى مرونة وتعاونا وقبلت الاقتراحات لكن المغرب طالب بتغييرات وعرقل في نفس الوقت توقيع اتفاق مركز القوات وإجراء عمليات إزالة الألغام. واسترسل قائلا إنه يتضح من تقرير الأمين العام (S/1999/875) أن المغرب ليس راضيا، وأنه قد قدم العديد من الشكاوى والاتهامات ضد مونورسو.

٢٢ - مضى يقول إنه بموجب اتفاقات هيوستن والبروتوكولات استأنفت مونورسو عملية تحديد المشتركين

في الاستفتاء لكن القرار الذي اتخذه المغرب بتقديم نحو ٧٤ ٠٠٠ التماس لإعادة النظر يرمي إلى جعلها عملية لا نهاية لها على الرغم من أن مجلس الأمن قد أكد مجددا في قراره ١٢٣٨ (١٩٩٩) حقوق مقدمي الطلبات متوقعا ألا تحول عملية النظر في الالتماسات إلى جولة ثانية لتحديد المشتركين في الاستفتاء. وأردف قائلا إنه إذا لم يعارض مجلس الأمن ومونورسو استراتيجية التأخير بصورة فعالة وفي الوقت المناسب فإن الاستفتاء قد يؤجل إلى ما بعد سنة ٢٠٠٠. ومضى يقول إن ذلك سيعني استنزافا لا مبرر له للموارد المالية للمنظمة، ولقدرتها على التعامل مع عمل من الواضح أنه متعمد.

٢٣ - أضاف قائلا إن واحدا من أكثر العوامل حسما لمصدوقية الاستفتاء هو مستوى ما يتمتع به المشتركون في الاستفتاء من أمن وحرية. واسترسل قائلا إنه منذ بداية احتلال الصحراء الغربية والمغرب يشن حملة قمع شرسة ضد شعب الصحراء، كما شهدت على ذلك عدة منظمات حكومية وغير حكومية ابتداء من وزارة خارجية الولايات المتحدة وانتهاء بجمعية العفو الدولية. واستطرد قائلا إن أعمال القمع تجري بمنعة تامة لأن أبواب الإقليم مغلقة في وجه المراقبين المستقلين. وأردف قائلا إن القمع قد بلغ ذروته في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ عندما قامت وحدات من قوات الشرطة الخاصة، في العيون المحتلة، تصاحبها ميليشيات المستعمرين المغاربة بنشر الرعب بين السكان الصحراويين. ولاحظ أن التماثل بين هذه الوقائع وأحداث تيمور الشرقية واضح. ومضى يقول إنه قد وقعت أعمال إرهابية وهجمات وعمليات نهب على الرغم من أن للأمم المتحدة بعثة يوجد مقر قيادتها في العيون ذاتها.

٢٤ - أضاف قائلا إنه يجب على الأمم المتحدة أن تعمل بعزم على معارضة الاستراتيجية المغربية المتمثلة في كفالة تكوين مزيف للمشتركين في الاستفتاء أو تأجيل المواعيد النهائية إلى ما لا نهاية. واستطرد قائلا إن تجربة تيمور الشرقية تثبت أنه يمكن للأمم المتحدة وينبغي لها أن تنجز جدول أعمالها لإنهاء الاستعمار، وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن ينشئ في الوقت المناسب آليات كفيلة لحماية الشعب القائم بالاستفتاء على تقرير المصير قبل وبعد الاستفتاء، ولكفالة احترام نتائج الاستفتاء.

٢٥ - أردف قائلا إن إطالة الاحتلال المغربي أمر لا مبرر له؛ وأنه يتعارض مع المصلحة العليا للسلم الإقليمي والدولي، ويتناقض مع ما يدعيه المغرب من إيمان بالديمقراطية. ومضى يقول إنه يجب على المغرب أن يقبل قرار الشعب الصحراوي في استفتاء حر وعادل. وأضاف قائلا إن الشعب الصحراوي حقيقة تاريخية وسياسية ودبلوماسية واقعة، وأنه على استعداد لأن يكون شريكا مستقرا يعتمد عليه، ومستعدا للتعاون المثمر مع جميع أمم العالم وأولا وقبل أي شيء آخر مع جيرانه.

٢٦ - انسحب السيد البخاري.

٢٧ - بناء على دعوة من الرئيس جلس السيد أورفيلا (الاتحاد الحكومي للمؤسسات المتضامنة مع الشعب الصحراوي (فيديسا)) إلى طاولة مقدمي طلبات الاستماع.

٢٨ - **السيد أورفيلا** (الاتحاد الحكومي للمؤسسات المتضامنة مع الشعب الصحراوي (فيديسا)): قال إن رغبة منظمته في إلقاء بيان أمام اللجنة بشأن مسألة الصحراء الغربية تعبر عن التأييد المتنامي لبلديات ولشعب اسبانيا لكفاح الشعب الصحراوي من أجل العدل وتقرير المصير. واستدرك قائلا إن شعب الصحراء يعلم أن أعماله لا يمكن أن تضمن بذاتها مهما كانت النتائج إيجابية أن يتمكن الشعب الصحراوي من أن يختار بحرية بين الاستقلال وأن يصبح جزءا من المملكة المغربية.

٢٩ - أردف قائلا إن التأخر في إجراء الاستفتاء الذي كان مقررا إجراؤه في عام ١٩٩٢ قد قضى على ما أوجدته موافقة مجلس الأمن على خطة السلم في عام ١٩٩١ من أمل في إجراء حوار سلمي، وهدد بالتسبب في عودة إلى الصراع المسلح. واستطرد قائلا إنه في حين أتاح تعيين السيد جيمس بيكر، فيما بعد، ممثلا خاصا للأمين العام إمكانيات جديدة لحل المشكلة قضت التأخرات العديدة في تنفيذ خطة السلم، والعقبات التي أثارتها بشكل متكرر الدولة القائمة بالاحتلال بهدف شل العملية على التوقعات المحيطة باتفاقات هيوستن.

٣٠ - مضى يقول إن مشاكل عديدة قد ثارت بشأن تحديد الأشخاص ذوي الأهلية للاشتراك في الاستفتاء؛ ونتيجة لذلك سيتعين مرة أخرى تأجيل الاستفتاء المزمع الآن إجراؤه في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠. واسترسل قائلا إنه يتعين كذلك إيجاد حل مرض لمسألة الصحراويين المعتقلين أو المفقودين، منذ ما يربو على ١٦ سنة في بعض الحالات، في المنطقة الذي يحتلها المغرب. وأضاف قائلا إنه لا يمكن إنهاء هذه الحالة إلا بضغط دولي. وحث الأمم المتحدة على الاضطلاع بالدور الأساسي الذي يجب أن تؤديه في هذا الصدد.

٣١ - استطرد قائلا إن الحل السلمي لمسألة الصحراء يتوقف على تنفيذ اتفاقات هيوستن وعلى التقيد بخطة التسوية، التي تتيح إجراء الاستفتاء في ظل ظروف ديمقراطية تماما. واستطرد قائلا إنه من الضروري ضمان حرية الانتقال لجميع الصحراويين في جميع أنحاء إقليم الصحراء الغربية، وأن تكون عملية الاستفتاء بكاملها شفافة. وأردف قائلا إنه كما بينت بوضوح الأحداث التي وقعت مؤخرا في تيمور الشرقية فإنه يتعين على الأمم المتحدة أيضا أن تضمن وجود مراقبين دوليين وممثلين لوسائط الاتصال لكفالة هذه الشفافية.

٣٢ - أردف قائلا إنه للتقيد بمبدأ أن يقرر الصحراويون وحدهم مصيرهم بأنفسهم يجب التقيد بكل دقة وبأي ثمن بمعايير تحديد المشاركين في الاستفتاء. وأضاف قائلا إن ضخامة عدد الالتماسات المقدمة قد أثار إمكانية الرغبة في تعديل المعايير المقررة، وأنه إذا أريد للاستفتاء أن يكون له أي قدر من الشرعية يتعين أن يكون في إمكان الأمم المتحدة أن تقنع الشعب الصحراوي والمجتمع الدولي بصحة التعداد. ومضى يقول إن للأمم المتحدة دورا حيويا للقيام به في كفالة أن يكون الصحراويون غير معرضين في عملية الاختيار وأيا كان اختيارهم للتهديدات والضغوط التي اتسمت بها عملية الاستفتاء الذي أجري مؤخرا في مستعمرة تيمور الشرقية البرتغالية السابقة.

٣٣ - حث باحترام لهذا السبب على أن يسمح لعملية إقرار السلم بالاستمرار دون مزيد من التأخير، وعلى كفالة الشفافية المطلقة لتلك العملية من خلال وجود مراقبين دوليين ووسائط الاتصال، وقال إنه يجب علاوة على ذلك إيجاد سبل لحل مسألة الصحراويين المختفين حلا نهائيا حتى يتمكن جميع الصحراويين بلا استثناء من دخول عصر جديد من الحرية.

٣٤ - انسحب السيد أورفيلا.

٣٥ - بناء على دعوة من الرئيس، جلس السيد بريونس (الرابطة الدولية للفقهاء القانونيين المؤيدين للصحراء الغربية) إلى طاولة مقدمي طلبات الاستماع.

٣٦ - **السيد بريونس** (الرابطة الدولية للفقهاء القانونيين المؤيدين للصحراء الغربية) قال إن من شأن الثمانين ألف التماس المقدمة لإعادة النظر في قوائم المشتركين في الاستفتاء في الصحراء الغربية أن تجعل من المحتم إجراء جولة ثانية في عملية تحديد المشتركين في الاستفتاء. واستطرد قائلا إنه لا يمكن السماح للحق في تقديم التماس بأن يغلب ويشمل

مرة أخرى هيكل وتطور عملية إقرار السلم، وأنه ينبغي للجنة المعنية بتحديد أسماء المشتركين في الاستفتاء والتابعة لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية أن تبت في تلك الالتماسات بصورة إجمالية.

٣٧ - مضى يقول إنه قبل بداية فترة الانتقال يجب الإجابة على عدة أسئلة صعبة فيما يتعلق بمرحلة تحديد المشتركين في الاستفتاء: على سبيل المثال مقدار الزيادة التي ستلاحظ عن نتائج تعداد عام ١٩٧٤، والسبب في تحويل تعداد ديمغرافي إلى تعداد يفترض أنه إثني نظرا للافتقار إلى دليل على أن آلاف من المرشحين الذين اقترحتهم السلطات المغربية من أصل صحراوي. وأردف قائلا إن جميع الصحراويين الأصليين يأملون في أن تكون الصحراء مستقلة تضفي الشرعية على الوضع التاريخي للإقليم. وأردف قائلا إن عملية ''صنع'' صحراويين للتأثير في نتائج الاستفتاء لصالح الاندماج مع المغرب هي ابتكار مصطنع بدأ بعد الغزو العسكري الذي حدث في عام ١٩٧٥.

٣٨ - مضى يقول إنه يتعين أيضا وقوع عدة أحداث كبرى خلال فترة الانتقال حتى يتسنى إجراء استفتاء ديمقراطي حر وشفاف: فيجب فتح أبواب الإقليم، وسحب القوات، وقيام المغاربة بالإفراج عن السجناء السياسيين الصحراويين، وتبادل أسرى الحرب بين الجانبين، ونشر قائمة نهائية بأسماء المشتركين في الاستفتاء وتسليم إدارة الإقليم إلى منورسو، وتعليق العمل بالقوانين المغربية التي قد تعوق إجراء استفتاء عادل في الإقليم، وإبطال عمل القوات المغربية شبه العسكرية وإعادة اللاجئين الصحراويين الذين يربو عددهم على ٠٠٠ ١٥٠ شخص إلى وطنهم.

٣٩ - أضاف قائلا إنه في حين أن الظروف لم تكن قط أكثر مواتاة لإقرار السلم في المنطقة فإن منورسو قد تقع في شباكها الخاصة بالاكتفاء الذاتي. وتساءل عما إذا كان في مقدورها ضمان التحييد التام للقوات المغربية شبه العسكرية وتحويل قوة شرطة تنتهك الحقوق الأساسية للإنسان الخاصة بالشعب الذي تعتبر أفراده مواطنيها منذ ٢٤ سنة إلى قوة شرطة لمواطنين يجب أن يقرروا بحرية مستقبل بلدهم، وعما سيكون في استطاعة منورسو إدارة عملية الانتقال من السلطة المغربية إلى سلطة متمثلة في الهياكل الأساسية الضخمة التي ستتجسد فيها الصحراء الغربية نتيجة للاستفتاء الوشيك، وعما إذا كان في إمكانها ضمان حرية الانتقال للجميع في كل أنحاء الإقليم، وعما إذا كان في الاستطاعة التغاضي بإنصاف عن الأعمال الكثيرة التي ارتكبها المغرب في حق الشعب الصحراوي لمجرد أنه وقع على اتفاقات هيوستن.

٤٠ - أردف قائلا إنه يجب على المجتمع الدولي أن يبدي حياده بقبوله إجراء استفتاء ديمقراطي أيا كانت نتيجته. واسترسل قائلا إنه يجب على المجتمع الدولي ألا يتجاهل في ذلك الحياد ما حدث حتى الآن بل يجب عليه أن يواصل دعم منورسو وتمكينها من تولي السلطة كاملة وفقا للاتفاقات. وأضاف قائلا إن آلافا من الصحراويين في المناطق المحتلة يعانون من القمع والتعذيب والاختفاء القسري والتهديدات بصورة منتظمة في حين يتعين على آلاف اللاجئين العائدين إلى المناطق المحررة المرور بالمناطق التي زرعت فيها منذ عام ١٩٧٥ ألغام برية مضادة للأفراد يتراوح عددها بين ٥ و ١٠ ملايين.

٤١ - مضى يقول إن اتفاقات هيوستن تمثل التزام موقعيها بتهيئة جو من السلم والظروف الطبيعية، باعتبار ذلك الوسيلة الوحيدة لضمان حرية الصحراويين المشتركين في الاستفتاء في التعبير عن إرادتهم؛ وأن الاتفاقات تنص علاوة على ذلك على حرية دخول الإقليم وحرية الانتقال فيه. واستطرد قائلا إنها تنص على إعمال هذه الامتيازات بالنسبة إلى الجميع وليس بالنسبة إلى المشتركين في الاستفتاء فقط

وإلا حول الإقليم إلى ''غيث'' تتأثر فيه بشدة حرية الصحراويين في الاستفتاء وكذلك موقفهم النفسي من الاستفتاء.

٤٢ - وأردف قائلا إن عاملا ثابتا مأساويا في خلافة الدول يتشكل الآن فيما يبدو من المفيد فيه للغازي أن يزيد التوترات الموجودة في الإقليم الذي غزاه ولا يتمتع بالحكم الذاتي، وهذا يتيح له بعد استقلاله النهائي الحصول على العفو عن الجرائم التي ارتكبها خلال فترة الاحتلال واستمرار وجود مستعمريه وحقوق الملكية الخاصة بهم، والاحتفاظ بنصيب من السلطة السياسية في الدولة الجديدة مع ضمان ود الدولة الجديدة تجاه الغازي السابق.

٤٣ - استرسل قائلا إن الأمم المتحدة تواجه في الصحراء الغربية فرصة فريدة. وأضاف قائلا إن تحقيق عملية تقرير الشعب الصحراوي لمصيره ستكون إقرارا لهيبة المنظمة باعتبارها فاعلا في عمليات أعمق وأشد وفي إرساء سوابق قانونية.

٤٤ - **السيد سنوسي** (المغرب): قال إن مقدم طلب الاستماع قد عنى ضمنا في مناقشته لـ ''حق الاستئناف'' الخاص بالمرشحين للتسجيل في قوائم المشتركين في الاستفتاء أنه ليس لأي مرشح ترفضه اللجنة أي حق في الاستئناف. وأضاف قائلا إن حقوق الاستئناف مقبولة ومعترف بها من جانب المحاكم والمنظمات الأخرى منذ وقت طويل، وأنه لا يرى أي داع لفرض أفكار جديدة على اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في هذا الصدد. وأعرب أيضا عن دهشته إزاء عدد الاستئنافات الذي ذكره مقدم طلب الاستماع، لأن ذلك العدد لم ينشر من قبل. ولاحظ أن المسؤولين في منورسو والدبلوماسيين يتنقلون بحرية تامة فيما يسمى بـ ''الأقاليم المغلقة''، وأنه لا يعلم بفرض أي قيود حاليا على تحركاتهم في أي إقليم يحكمه المغرب. ومضى يقول إن مقدم طلب الاستماع قد تجاهل تماما أيضا فيما يبدو أنه على الرغم من أن خطة التسوية لا تنفذ دائما بشكل تام للأسف إلا أنها تبين إجراء واضحا للإعداد للاستفتاء وتنفيذه ومتابعته.

٤٥ - انسحب السيد بريونس.

٤٦ - بناء على دعوة من الرئيس جلس السيد لوكك (عمدة غونفرفيل لورشي (فرنسا)) إلى طاولة مقدمي طلبات الاستماع.

٤٧ - **السيد لوكك** (عمدة غونفرفيل لورشي (فرنسا)) قال إن استئناف الجهود الرامية إلى تحديد الصحراويين ذوي الأهلية للاشتراك في الاستفتاء مع قيام الأمين العام بزيارة معسكرات تندوف للاجئين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ يمثلان أملا حقيقيا لعدد كبير من الجمعيات الفرنسية والمسؤولين المنتخبين والمواطنين العاديين الذين يساورهم القلق إزاء الحالة في الصحراء الغربية وخطة الأمم المتحدة للسلم. وأضاف قائلا إن لجنة تحديد المشتركين في الاستفتاء قد أجرت عملياتها باستقلالية وعدم تحيز على الرغم من حملة تكتيكات التأخير الذي شنها الجانب المغربي والهجمات الشرسة التي شنتها الصحافة والسلطات المغربية على منورسو. واستطرد قائلا إن تسمية رئيس وزراء جديد والتغييرات التي حدثت مؤخرا في المسؤولين عن العلاقات مع منورسو وعن الأمن لم تأت فيما يبدو بتغييرات كبيرة في موقف الحكومة المغربية تجاه مسألة الصحراء الغربية.

٤٨ - **السيد السنوسي** (المغرب)، تكلم بشأن نقطة نظامية فقال إن اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار ليست محكمة يمكن فيها لمقدمي طلبات الاستماع انتقاد الدول. وأردف قائلا إنه مع كل الاحترام الواجب لمقدم طلب الاستماع فإنه لا يسمح له بحق التكلم عن بلده بهذا الشكل.

٤٩ - **الرئيس**: طلب من مقدم طلب الاستماع مواصلة كلامه مع مراعاة الاعتراض الذي أبداه لتوه ممثل المغرب.

٥٠ - **السيد لوكك** (عمدة غونفرفيل لورشي (فرنسا)) قال إن الضخامة غير المتوقعة لعدد طلبات الاستئناف التي قدمها الجانب المغربي بشأن تحديد أسماء المشتركين في الاستفتاء هو مصدر قلق بصفة خاصة، وينطوي على خطر إحباط عملية وضع قوائم المشتركين في الاستفتاء المطلوب إعدادها في اتفاقات هيوستن.واستطرد قائلا إن طلبات الاستئناف المذكورة قد أغرقت قسم تحديد أسماء المشتركين في الاستفتاء. وأن الغرض منها هو تأخير أعمال اللجنة، وبالتالي تأخير إجراء الاستفتاء على تقرير مصير الصحراء الغربية. ومضى يقول إن الجانب المغربي يعرقل مرة أخرى تنفيذ خطة التسوية، وأنه ما لم تتبع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي نهجا حازما سيتعرض السلم في المنطقة أيضا للخطر.

٥١ أضاف قائلا إنه ظهرت خلال أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ تقارير تدعو إلى الجزع عن وقوع أعمال من جانب رجال شرطة ومدنيين ضد الصحراويين في العيون. واستطرد قائلا إنه لا يمكن لمنورسو أن تظل مكتوفة الأيدي أمام هذه الأحداث وإزاء ما ترتكبه السلطات المغربية في حق المواطنين الصحراويين في العيون من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان واسترسل قائلا إنه قد حان الأوان لتنفيذ خطة التسوية ولوضع الصحراء الغربية تحت سلطة الأمم المتحدة وحدها.

٥٢ - انسحب السيد لوكك.

مسألة كاليدونيا الجديدة

٥٣ - بناء على دعوة من الرئيس جلس السيد واميتان (جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني) إلى طاولة مقدمي طلبات الاستماع.

٥٤ - **السيد واميتان** (جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني) قال: إن عام ١٩٩٨ شهد نقطة تحول في التاريخ السياسي والمؤسسي لكاليدونيا الجديدة بتوقيع اتفاقات نوميا بين جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني والتجمع في الجمهورية من أجل كاليدونيا وحكومة فرنسا في ٥ أيار/مايو. وأضاف قائلا إن الجمعية الوطنية الفرنسية ومجلس الشيوخ قد صوتا بأغلبية ساحقة لتعديل دستور عام ١٩٥٨لتضمينه العناصر الرئيسية للاتفاقات. وقال إنه علاوة على ذلك صوت ما يربو على ٧٢ في المائة من سكان كاليدونيا الجديدة لصالح ربط الإقليم بعملية تحرر تدريجية تستغرق ١٥ سنة، وأن الكاناك مع الجاليات المهاجرة الأخرى قد أبدوا بأصواتهم رغبتهم في طي صفحة الاستعمار وإقامة وتقاسم مصير مشترك.

٥٥ - استطرد قائلا إنه منذ الاستفتاء أنشئت مؤسسات جديدة، بما في ذلك مجالس بلدية وكونغرس وحكومة ومجلس شيوخ مكون من الزعماء التقليديين. ومضى يقول إنه سينشأ قريبا أيضا مجلس اقتصادي واجتماعي. واسترسل قائلا إنه في مجال العلاقات الخارجية منحت كاليدونيا الجديدة لتوها مركز المراقب في محفل جنوب المحيط الهادئ بعد نضال طويل قادته جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني.

٥٦ - أضاف قائلا إن تفاؤل شعب كاليدونيا قد بدأ يتلاشى للأسف بعد إعداد القانون التنظيمي للإقليم. وأردف قائلا إن جبهة كاناك تجد صعوبة كبيرة في الواقع في كفالة احترام فرنسا والتجميع في الجمهورية من أجل كاليدونيا روح ونص اتفاقات نوميا ولا سيما فيما يتعلق بمبدأ الحد من قائمة الناخبين في الانتخابات البلدية التي من المقرر إجراؤها في الأعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٩ و٢٠١٤. واستطرد قائلا إن المجلس الدستوري الفرنسي قد أساء تفسير الاتفاقات لمنح الحق في الاقتراع لأي شخص استقر في كاليدونيا الجديدة بعد تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ شريطة أن يكون قد عاش هناك لمدة ١٠ سنوات. وأردف قائلا إنه

نظرا لما لسياسة الإقليم الاستيطانية من أثر سيئ في مطالب الكاناك القومية خلال العقود الماضية جرت محاولات اتصال عديدة بالحكومة الفرنسية أسفرت عن مشروع تعديل دستوري جديد بشأن هذا الموضوع سيقدم إلى المجلس الوطني الفرنسي في مطلع سنة ٢٠٠٠. وأضاف قائلا إن التجمع في الجمهورية من أجل كاليدونيا قام مدفوعا بمصالح حزبية وضد رغبات الشعب المعلنة برفضه بعض الأحكام الرئيسية في اتفاقات نوميا. واسترسل قائلا إن التجمع أبرم أيضا اتفاقا مستقلا مع عصبة منشقة من جبهة الكاناك لتنفيذ صيغة خاصة بهما من اتفاقات نوميا. وأضاف قائلا إن جبهة الكاناك قد ظلت مع ذلك في الحكومة على أمل اقناع التجمع في الجمهورية باحترام روح ونص اتفاقات نوميا.

٥٧ - قال إن كان لهذه التطورات السياسية نتائج سلبية في البلد، من بينها العودة إلى موقف ''فلننظر ونرى ماذا سيحدث'' الذي كان سائدا قبيل المفاوضات. وأردف قائلا إن الأمر الأكثر خطورة من ذلك هو المسائل التي أثارها شعب الكاناك حول تباطؤ عملية إنهاء الاستعمار والتحرر التي بدأت بتوقيع الاتفاقات، وما تمثله التطورات السياسية من خطر على السلم والوئام بين الطائفتين. واستطرد قائلا إنه ينبغي لفرنسا، بوصفها الدولة القائمة بالاستعمار، أن تفعل كل ما في وسعها لضمان التنفيذ الأمين للاتفاقات. وأضاف قائلا إنه ينبغي لها أيضا أن تبقي الأمم المتحدة على علم بالحالة في الإقليم الواقع تحت سيطرتها. وأعرب في هذا الصدد عن رغبته في أن يشكر السلطات الفرنسية لإذنها لبعثة للأمم المتحدة بزيارة كاليدونيا الجديدة. ومضى يقول إن الإقليم ينبغي أن يظل على قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وأن لو حلت لجنة الأربعة والعشرين في نهاية العقد الدولي لإنهاء الاستعمار ينبغي منح كاليدونيا الجديدة مركزا خاصا في الأمم المتحدة حتى يتسنى أن يظل صوت شعبها مسموعا.

٥٨ - انسحب السيد واميتام.

مسألة تيمور الشرقية

٥٩ - بناء على دعوة من الرئيس جلس السيد سوندرز (هيئة مراقبة حقوق الإنسان والعفو الدولية) إلى طاولة مقدمي طلبات الاستماع.

٦٠ - **السيد سوندرز** (جمعية مراقبة حقوق الإنسان والعفو الدولية): قال إن التحديات التي تواجه تيمور الشرقية هائلة. وأضاف قائلا إن السكان قد اقتلعوا بأكملهم تقريبا، وأن الذين لم يطردوا بالقوة إلى تيمور الغربية يحتاجون إلى مساعدة إنسانية أساسية إلى حين أن يتمكنوا من إعادة بناء ديارهم والعودة إلى العمل. واستطرد قائلا إن هناك حاجة إلى أن يتولى أهالي تيمور الشرقية الذين يتعاونون مع الأمم المتحدة عددا كبيرا من الوظائف الإدارية ووظائف الفئة الفنية الرئيسية التي كان يشغلها الإندونيسيون قبل استفتاء ٣٠ آب/أغسطس. واسترسل قائلا إن هناك حاجة أيضا إلى إعادة بناء المحاكم ونظام إنفاذ القانون لإرساء الأساس اللازم لسيادة القانون في تيمور الشرقية. وأردف قائلا إنه من الضروري أيضا أن تكون هناك حدود آمنة مع إندونيسيا، وأن يكون السكان متأكدين من أن حملة الإرهاب التي شنها الجيش الإندونيسي والميليشيات المسلحة لمدة طويلة قد انتهت أخيرا.

٦١ - مضى يقول إنه ما زالت هناك عقبات كبيرة. وإن الخطر الأول يكمن في احتمال أن تقوم الميليشيات بجهد لتقسيم تيمور الشرقية بإعلان أن ما لا يقل عن ستة أحياء غربية منطقة مؤيدة للاندماج تسيطر عليها الميليشيات. وأضاف قائلا إن الشخصيات الرئيسية المؤيدة للاندماج قد أوضحت أنها تعتزم شن حملة للتقسيم. وأنها سترسل قوات الميليشيات من تيمور الغربية إلى تيمور الشرقية لهذا الغرض. واستطرد قائلا إن قائد الميليشيا جوان تفارس قد أعلن خطة

لنقل جميع قوات تيمور الغربية المؤيدة للاندماج إلى الأحياء الستة. واسترسل قائلا إنه لو سمح بذلك فإن هذا التقسيم الفعلي يمكن أن تكون له عواقب وخيمة على الاستقرار السياسي لتيمور الشرقية المستقلة. وأردف قائلا إن ثمة عامل معقد آخر هو أن عددا كبيرا من أهالي تيمور الشرقية ربما ادعوا وجود صلات بينهم وبين المنظمات المؤيدة للاندماج باعتبار ذلك وسيلة لضمان سلامتهم. واستطرد قائلا إنه نظرا للتواطؤ بين بعض المسؤولين الحكوميين المحليين في تيمور الغربية وقادة الميليشيات المسيطرين على معسكرات اللاجئين فإنه ينبغي حماية جميع اللاجئين من أن يضطروا إلى تسجيل أنفسهم مع أي وكالة إندونيسية. ومضى يقول إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرها من الوكالات الإنسانية الدولية يجب أن تشرف على عودة أهالي تيمور الشرقية لضمان عدم تعرضهم للتخويف من جانب الميليشيات في المعسكرات. واسترسل قائلا إنه عقب عودة اللاجئين ينبغي أن تكون الوكالات الإنسانية والقوة المتعددة الجنسيات في تيمور الشرقية (انترفت) وبعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية (يونامت) مسؤولة عن سلامتهم.

٦٢ - أضاف قائلا إنه ليس هناك داعي لاعتقاد أن دور الجيش الإندونيسي في تيمور الشرقية سينتهي إذا أقر المجلس الاستشاري الشعبي في جاكرتا نتائج استفتاء ٣٠ آب/أغسطس وبدأت تيمور الشرقية في الانتقال إلى الاستقلال وبمجرد أن يحدث ذلك. واستطرد قائلا إن الواقع هو أن القيادة العسكرية الإقليمية المرابطة في ديلي تعتزم الانتقال إلى إندي في جزيرة فلورس. وأضاف قائلا إنه حيث أنه ليس هناك داعي لإنشاء نقطة للجيش في إندي فإنه يوجد قلق من أن تصبح إندي شأنها شأن تيمور الغربية مركزا للنشاط العسكري المؤيد للاندماج.

٦٣ - فيما يتعلق بضرورة وجود مساءلة تامة قال إن هيئة مراقبة حقوق الإنسان والعفو الدولية ترحب بالقرار الذي اتخذته لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة بإنشاء لجنة دولية للتحقيق في الانتهاكات المزعومة للقانون الإنساني في تيمور الشرقية. وأردف قائلا إنه من المهم محاكمة المسؤولين عن تحطيم حياة أهالي تيمور الشرقية وعن الإضرار بأرضها. وأعرب عن أمله في أن تؤيد جميع الدول الأعضاء اللجنة تأييدا تاما وحثها جميعا، بما فيها إندونيسيا، على التعاون بصورة تامة مع عملية التحقق، وإن كانت حكومة إندونيسيا قد رفضت علنا التعاون حتى الآن. واختتم كلمته بقوله إن التوصل إلى الحقيقة بشأن الجرائم التي ارتكبت في سياق عملية التشاور خطوة ضرورية نحو تحقيق السلم والمصالحة في تيمور الشرقية.

٦٤- انسحب السيد سوندرز.

٦٥ - بناء على دعوة من الرئيس جلس السيد ناشيدك (الجمعية الإندونيسية للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان) إلى طاولة مقدمي طلبات الاستماع.

٦٦ - **السيد ناشيدك** (الجمعية الإندونيسية للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان): قال إن انتهاك إندونيسيا لحقوق الإنسان الخاصة بأهالي تيمور الشرقية على مدى ٢٤ سنة عامل رئيسي في رفضهم لإندونيسيا. واستطرد قائلا إن عدد الأصوات المؤيدة للاستقلال كان ساحقا على الرغم من المحاولات التي بذلها الجيش الإندونيسي وعملاء الميليشيا لإحباط ممارسة أحد الحقوق الأساسية للإنسان وتحديد نتيجتها مقدما بالقوة. ومضى يقول إنه من الجدير بالذكر أيضا أن الجيش الإندونيسي قد تحدى رئيس جمهوريته والمجتمع الدولي. واستطرد قائلا إن استخدام الجيش المنتظم للإرهاب هو صفعة على وجه الأمم المتحدة ولمبادئها وعملياتها وأجهزتها الرئيسية بما في ذلك الأمين العام ومجلس الأمن.

٦٧ - مضى يقول إن ديلي وغيرها من المدن قد دمرت وحتى أهالي تيمور الشرقية الذين فروا إلى تيمور الغربية أو الذين يقيمون فعلا في أجزاء أخرى من إندونيسيا قد تعرضوا للتخويف على أيدي الجيش والميليشيات. وأردف قائلا إنه ينبغي للجنة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لحماية جميع أهالي تيمور الشرقية من الخطر. وأضاف قائلا إن منظمته تشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء مصير نحو ٢٠٠ ٠٠٠ شخص من أهالي تيمور الشرقية نزحوا إلى تيمور الغربية، ويتعرض عدد كبير منهم للتوطين الدائم الوشيك في أنحاء أخرى من إندونيسيا.

٦٨ - أضاف قائلا إن التعذيب الجماعي الذي ترتكبه القوات المسلحة الإندونيسية في تيمور الشرقية ينبغي أن يعتبر استمرارا للإرهاب لغرض بث الخوف في نفوس الشعب الإندونيسي ولا سيما أهالي آسه وبابوا الغربية، وإثنائهم عن التطلع إلى ممارسة حق تقرير المصير. واستطرد قائلا إن تيمور الشرقية لم تكن قط جزءا من إندونيسيا بصورة شرعية على الرغم من أنه خلال العشرين عاما السابقة وحد مصير الشعبين تاريخ واحد مفعم بفظائع الجيش الإندونيسي.

٦٩ - أضاف قائلا إن استقلال شعب تيمور الشرقية يعني أساسا أنه قد تحرر من تلك الفظائع ولذا فإنه يجب على الأمم المتحدة وعلى المجتمع الدولي أن يلاحظا جميع الجهود التي تبذلها القوات المسلحة الإندونيسية لإلغاء استقلال تيمور الشرقية. ومضى يقول إن تلك المحاولات هي مظاهرة أيديولوجية لمنظمة عسكرية جيدة التدريب تبذل كل ما في وسعها لإدامة سيطرتها على المجتمع الإندونيسي. واسترسل قائلا إنه ليس هناك ضمان بأن جميع عمليات الجيش السرية في تيمور الشرقية ستنتهي حتى بعد تصديق المجلس الشعبي الاستشاري لإندونيسيا على نتائج الاستفتاء. وأردف قائلا إنه ينبغي في الواقع أن ينظر بمنتهى الجدية إلى خطط نقل القيادة العسكرية من ديلي إلى إندي في جزيرة فلورس، لأن إندي يمكن أن تصبح مركزا قياديا آخر للميليشيات الموالية لجاكارتا التي تعهدت فعلا بتقسيم تيمور الشرقية إلى إقليمين، ولذا ينبغي أن تعطى القوات الدولية لحفظ السلم ولاية واضحة لحماية شعب تيمور الشرقية.

٧٠ - رحب بإنشاء لجنة دولية للتحقيق لجمع التقارير عن الجرائم التي ارتكبتها ضد البشرية الميليشيات الموالية لإندونيسيا بالتعاون مع الجيش الإندونيسي والشرطة الإندونيسية. وأردف قائلا إنه ينبغي لتلك اللجنة أن تكفل إنشاء محكمة دولية مخصصة بشأن تيمور الشرقية، باعتبار ذلك نتيجة منطقية لقرار مجلس الأمن ١٢٦٤ (١٩٩٩). وأضاف قائلا إن عدم تقديم الجناة إلى العدالة سيغذي باستمرار شعور الضحايا بالمعاناة وخيبة الأمل، ولن تتحقق أبدا المصالحة فيما بين أفراد شعب تيمور الشرقية وبينهم وبين إندونيسيا.

٧١ - انسحب السيد ناشيدك.

٧٢ - بناء على دعوة من الرئيس جلس السيد شاينر (الاتحاد الدولي من أجل تيمور الشرقية) إلى طاولة مقدمي طلبات الاستماع.

٧٣ - **السيد شاينر** (الاتحاد الدولي من أجل تيمور الشرقية): قال إن الاتحاد الدولي من أجل تيمور الشرقية قد نظم أكبر بعثة مراقبين دوليين للمشاورات المتعلقة بتيمور الشرقية. واسترسل قائلا إن البعثة كانت تعتزم البقاء في تيمور الشرقية للمراقبة والمساعدة في خلال فترة الانتقال لكن أعمال العنف المتزايدة بسرعة أجبرتها على إجلاء متطوعيها الستين الأخيرين. وأعرب عن امتنان الاتحاد للاهتمام الذي أولته الأمم المتحدة لتيمور الشرقية في عام ١٩٩٩، ورحب بمقترحات الأمين العام بإنشاء سلطة انتقالية للأمم المتحدة في تيمور الشرقية.

٧٤ - استدرك قائلا إن الاتحاد ما زال يشعر بالقلق إزاء عدة تطورات نشأ معظمها عن أخطاء أساسية ثلاثة ارتكبتها الأمم المتحدة: أولا عدم استماع المنظمة لشعب تيمور الشرقية الذي لو روعيت ملاحظاته ومعارفه لتسنى تجنب وقوع الكارثة الراهنة. وثانيا أن الأمم المتحدة منحت الحكومة الإندونيسية السلطة القانونية بشأن كل خطوة من خطوات العملية حتى تفاصيل المساعدة الإنسانية وإعادة التوطين، وختاما أنها اعترفت بشرعية الجيش الإندونيسي والشرطة الإندونيسية في تيمور الشرقية وباعتبارهما قوة محايدة من أجل السلم والأمن.

٧٥ - استطرد قائلا إن ما حدث في سفك دماء ونزوح بالجملة منذ الاستفتاء كان متوقعا وكان يمكن تلافيه. وأردف قائلا إن الاتحاد الدولي من أجل تيمور الشرقية أعرب للأمم المتحدة منذ البداية عن قلقه من احتمال حدوث حمام دم يحرض عليه الجيش والميليشيات لو أيد أهالي تيمور الشرقية بأصواتهم نيل الاستقلال. واسترسل قائلا إن الاتحاد أوصى بأن يعمل المجتمع الدولي بجد من خلال الأمم المتحدة لتوسيع ولاية يونامت من حيث علاقتها بالأمن وزيادة عدد أفراد الأمن التابعين للأمم المتحدة في تيمور الشرقية زيادة كبيرة قبل استفتاء ٣٠ آب/أغسطس. وأضاف قائلا إنه بعد ثلاثة أيام من إعلان نتائج الاستفتاء كان جميع الموظفين الدوليين، بما فيهم المراقبون عن الاتحاد، قد هربوا فعلا من الإقليم، تاركين أهالي تيمور الشرقية يذبحون أو يطردون إلى الجبال أو يختطفون ويحتفظ بهم رهائن في إندونيسيا.

٧٦ - مضى يقول إن الاتحاد قد شهد منذ إنشائه في تيمور الشرقية جرائم ارتكبتها الميليشيات والشرطة الإندونيسية والجيش الإندونيسي، وإنه من الواضح أن الإرهاب الذي تعرض له السكان المدنيون كان نتيجة متعمدة لحملة منسقة. واستطرد قائلا إن منظمته تتوق إلى أن تطلع على أدلتها أي وكالة دولية تحقق في الجرائم المرتكبة ضد البشرية في تيمور الشرقية أو تحاكم عليها.

٧٧ - وأردف قائلا إن أغلبية أهالي تيمور الشرقية يختبئون في الجبال في الوقت الحاضر بعد أن فروا من المناطق التي ما زالت تحت السيطرة الإندونيسية في نفس هذا الوقت الذي يتكلم فيه الدبلوماسيون عن السيادة والتعاون ويلتمسون الأعذار للقيادة المدنية لإندونيسيا ولجيشها. وأضاف قائلا إن العميد كوسبوروف يريد نزع سلاح القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية مع السماح للقوات المسلحة الإندونيسية بالاحتفاظ بأسلحتها. ومضى يقول إن القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية والمجلس الوطني للمقاومة التيمورية قد أبديا قدرا هائلا من ضبط النفس وامتنعا عن الاشتباك العسكري ووثقا، ربما بسذاجة، في الأمم المتحدة. وأعرب عن تأييد الاتحاد للجهود المبذولة للتحقيق في الجرائم المرتكبة ضد البشرية في تيمور الشرقية وإندونيسيا ولمحاسبة المسؤولين عنها مباشرة.

٧٨ - أضاف قائلا إنه في حين أنه من المهم إقامة العدل فإنه من الأكثر إلحاحا الحيلولة دون وقوع مزيد من الجرائم. ولذا فإن الاتحاد يرغب في اقتراح توصيات على اللجنة وعلى المجتمع الدولي. واسترسل قائلا إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتولى فورا المسؤولية عن الأمن والحكم في كل تيمور الشرقية، التي يجب أن تظل غير مقسمة. واستطرد قائلا إنه ينبغي سحب كل القوات والشرطة الإندونيسية دون إبطاء. واستطرد قائلا إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تحترم ولاية أهالي تيمور الشرقية، وأن تستخدم مواردهم البشرية، بما في ذلك القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور الشرقية، لا لأن ذلك ديمقراطي فحسب بل أيضا لتلافي تكرار الأخطاء الكوارثية التي ارتكبتها خلال الستة أشهر السابقة. ومضى يقول إن مئات الآلاف الذين اختطفوا من أهالي تيمور الشرقية ونقلوا إلى إندونيسيا يجب أن يتلقوا مساعدة إنسانية دولية فورية

ومساعدة فيما يتعلق بحقوق الإنسان. واسترسل قائلا إنه ينبغي لوكالات الأمم المتحدة المختصة أن تتولى مسؤوليتها عن رعايتهم وإعادتهم إلى تيمور الشرقية، وأنهم يجب أن يتمكن الصحفيون والعاملون في مجال تقديم المعونة وغيرهم من الوصول إلى جميع المعسكرات دون قيد. ومضى يقول إنه ينبغي نزع سلاح جميع أفراد الجيش الإندونيسي والشرطة الإندونيسية الموجودين في تيمور الشرقية وينبغي لهم أن يغادروها. ومضى يقول إنه ينبغي سحب قادة وجنود الميليشيا. وكثير منهم جنود من الجيش يلبسون زيا آخر، إلى إندونيسيا مع سائر الجيش، وينبغي أن تقوم إنترفت باعتقال وحبس من يبقى منهم في تيمور الشرقية. وأضاف قائلا إنه ينبغي تسخير آلية التحقيق والمحاكمة التابعة للأمم المتحدة بكامل قوتها ضد المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد شعب تيمور الشرقية. وأضاف قائلا إن القيادة يجب ألا تفلت من العقاب. واختتم كلمته بقوله إنه ينبغي اعتبار أعضاء المجتمع الدولي، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن مسؤولين عن تجاهل التحذيرات من أن الجيش الإندونيسي يعتزم ارتكاب فظائع بالجملة لو اختار المشتركون في الاستفتاء الاستقلال.

٧٩ - انسحب السيد شاينر.

٨٠ - بناء على دعوة من الرئيس جلس السيد غوتيريس (المجلس الوطني للمقاومة التيمورية) إلى طاولة مقدمي طلبات الاستماع.

٨١ - **السيد غوتيريس** (المجلس الوطني للمقاومة التيمورية): قال إنه على الرغم من الإرهاب الذي شنته القوات المسلحة الإندونيسية متخفية في زي الميليشيات التيمورية ضد شعب تيمور الشرقية فإن ما يربو على ٩٠ في المائة من المقترعون المسجلون قد صوتوا في استفتاء ٣٠ آب/أغسطس. واستطرد قائلا إن التصويت الساحق لصالح الاستقلال قد منح المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، وهو منظمة عامة ملتزمة بالقيم والمبادئ الديمقراطية، الشرعية للتعامل مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لملء الفراغ في الحكومة وإعادة بناء تيمور الشرقية بعد الدمار الذي سببه الجيش الإندونيسي. وأعرب عن مناشدة المجلس الوطني للمقاومة التيمورية للمجتمع الدولي زيادة ما يقدمه من مساعدة طوارئ إلى جميع أهالي تيمور الشرقية وإعادة كل الموجودين في معسكرات الاعتقال الإندونيسية في تيمور الشرقية وغيرها من الجزر إلى أرض أجدادهم. وأردف قائلا إن انقسام التيموريين إلى فئة مؤيدة للاستقلال الذاتي وأخرى مؤيدة للاستقلال أصبح أمرا من أمور الماضي، وأن ما يحتاجونه الآن هو أن يبنوا معا بلدا ديمقراطيا تعدديا حرا. وأعرب عن مناشدة المجلس الوطني للتيموريين الذين شاركوا في الجرائم المرتكبة ضد شعبهم أن يتعاونوا بصورة تامة مع لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة.

٨٢ - قال إن الأعمال الهمجية والتخريبية التي ارتكبتها القوات المسلحة الإندونيسية لم تود بأرواح بشرية وتدمر مباني في تيمور الشرقية فحسب بل قضت أيضا على صورة إندونيسيا وشرف شعبها، ولذا فإنه ينبغي للقوات المسلحة الإندونيسية أن تكف عما ترتكبه من جرائم في تيمور الشرقية، وأن تتعاون مع لجنة التحقيق. وأردف قائلا إن رئيس المجلس الوطني للمقاومة التيمورية، السيد زانانا غوسمان، قد اتخذ من جانبه خطوات للاجتماع بقادة القوة المتعددة الجنسيات لاتخاذ قرارات بشأن التعاون في المستقبل. وقال إن تيمور الشرقية بوصفها بلدا مستقلا ستنضم إلى المنظمات الإقليمية وتقوي روابطها التاريخية والثقافية مع البلدان الناطقة بالبرتغالية. وأردف قائلا إن المجلس الوطني يجد تشجيعا في التزام البلدان والمؤسسات المختلفة، ولا سيما البرتغال، بالمساعدة في إعادة بناء تيمور الشرقية، وأنه يدرك تماما ضرورة إقامة علاقة جديدة مع إندونيسيا وغيرها من الدول المجاورة. واختتم كلمته بقوله إن المجلس الوطني مصمم

على أن يبني مستقبلا أفضل للأجيال المقبلة على أساس الديمقراطية والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

٨٣ - انسحب السيد غوتييرس.

٨٤ - بناء على دعوة من الرئيس، جلس السيد سنا (نشرة بروفيدينس اليومية) إلى طاولة مقدمي طلبات الاستماع.

٨٥ - **السيد سنا** (نشرة بروفيدينس اليومية)، تكلم باسمه فرحب بموافقة الحكومة الإندونيسية على الإذن بإعادة لاجئي تيمور الشرقية الذين فروا إلى تيمور الغربية إلى وطنهم. وأردف قائلا إن ذلك يتناقض فيما يبدو مع ما زعم من أن تلك الحكومة نفسها رحلتهم بالقوة. وقال في هذا الصدد إن المؤيدين والأنصار الدوليين لحركة استقلال تيمور الشرقية ينبغي أن يتخلوا عن المواقف السياسية الاستعراضية التي يتخذونها وأن يقدموا مساعدة طوارئ إلى اللاجئين. واستطرد قائلا إنه في ضوء المسؤوليات الجديدة الناشئة عن استفتاء آب/أغسطس يقع عبء تقديم الإغاثة الإدارية وتوفير الأمن الآن أساسا على عاتق القوة المتعددة الجنسيات الموجودة في تيمور الشرقية وعلى عاتق الأمم المتحدة اللتين ينبغي لهما أن تعملا مع الحكومة الإندونيسية لتقديم المساعدة إلى شعب تيمور الشرقية.

٨٦ - أضاف قائلا إن عدد الوفيات الذي استشهدت به وكالة أسوشيتد برس يؤيد اعتقاده أن التقارير الأولى عن المذابح التي ارتكبتها الميليشيا والجيش الإندونيسي كانت كاذبة أو مبالغ فيها كثيرا، وبالمثل ينبغي اعتبار كل ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب التي يجري التحقيق فيها حاليا محض ادعاءات إلى أن تثبت صحتها. وأردف قائلا إنه نظرا للتطورات الإقليمية الجارية بين إندونيسيا واستراليا فإن إنشاء قوة للأمم المتحدة للإدارة المؤقتة وحفظ السلام في تيمور الشرقية هو أفضل وسيلة لتحقيق التحول الإقليمي لتيمور الشرقية إلى دولة مستقلة، وهذا أمر يفضل تحقيقه خلال أسابيع لتلافي وقوع حوادث أخرى بين القوات الاسترالية والميليشيا.

٨٧ - مضى يقول إن إندونيسيا ليست أكثر من البرتغال مسؤولية عن نتيجة الاستفتاء وهي الدولة المستعمرة السابقة التي تخلت عن الإقليم قبل عشر سنوات و لم تترك وراءها أي من الهياكل الأساسية الاقتصادية التي أقامتها إندونيسيا فيما بعد. واستدرك قائلا إنه قد حان الأوان لنبذ الاتهامات وللتعاون لوضع الصيغة النهائية لعملية استقلال إقليم تيمور الشرقية وهو يأخذ مكانه بين أمم العالم المستقلة.

٨٨ - انسحب السيد سنا.

٨٩ - **السيد طيب** (إندونيسيا): لاحظ بقلق أن النهج السلبي الذي اتخذه أشخاص معينون من مقدمي طلبات الاستماع بهدف ترويج جداول أعمال ضيقة تخدم أغراضهم غير موات لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين حكومة إندونيسيا والبرتغال والأمم المتحدة في ٥ أيار/مايو ١٩٩٩. وأضاف قائلا إن الإجراءات الملموسة التي اتخذتها حكومته تعبر عن رغبتها الصادقة في ترك تيمور الشرقية لكي يسير كل منهما في طريقه، على نحو مشرف وسلمي وآمن ومنظم وفقا لنتيجة الاستفتاء الشعبي الذي ما كانت لتوافق على إجرائه لو لم تكن راغبة في الاستماع إلى شعب تيمور الشرقية، وما كانت لتدعو المجتمع الدولي للمساعدة في إعادة الظروف إلى طبيعتها لو لم تكن تعتزم احترام نتائج ذلك الاستفتاء، ولذا فإنها ستواصل تعاونها التام مع الأمم المتحدة مع انتظار تنفيذ المرحلة التالية للاتفاق.

٩٠ - أعرب عن رغبته في أن يتقاسم مع الوفود معلومات مفادها أن أحد أعضاء الاتحاد الدولي من أجل تيمور الشرقية، الذي يمثله أحد مقدمي طلبات الاستماع، قد ألقي القبض عليه في إيريان جايا لاشتراكه في أنشطة سياسية غير مشروعة، وبذلك أساء استعمال تأشيرة الدخول التي منحت

له بحسن نية لتمكينه من أداء واجباته فيما يتعلق بالاستفتاء الشعبي، ولذا فإنه يرى أنه ينبغي للجنة أن تتوخى الحذر في السماح لمنظمات ذات أغراض سياسية باستعمال محفلها لغرض القيام بأنشطة غريبة موجهة ضد دولة عضو في الأمم المتحدة.

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال والبلدان والشعوب المستعمرة (الأقاليم التي لم تدرج تحت بنود أخرى في جدول الأعمال) (تابع) (A/54/23، الجزء الثاني)، الفصول السادس والتاسع إلى الحادي عشر، و (A/54/23، الجزء الثالث)، الفصل الثالث عشر (دال إلى واو، وحاء)، A/AC.109/1999/1 و A/AC.109/1999/3-9، A/AC.109/1999/11 و A/AC.109/1999/13-18)

البند ٩٢ من جدول الأعمال: المعلومات المرسلة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، (تابع) (A/54/23 (الجزء الثاني) الفصل الثامن A/54/23، (الجزء الثالث) الفصل الثالث عشر (ألف)، A/54/343)

البند ٩٣ من جدول الأعمال: الأنشطة الاقتصادية وغيرها من الأنشطة التي تؤثر على مصالح شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/54/23، (الجزء الثاني) الفصل الخامس، و A/54/23، (الجزء الثالث) الفصل الثالث عشر (باء))

البند ٩٤ من جدول الأعمال: تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع) (A/54/3، الفصل السابع، الفرع دال، و A/54/23، (الجزء الثاني)، الفصل السابع، و A/54/23، (الجزء الثالث)، الفصل الثالث عشر (جيم)، A/54/119، و E/1999/69)

البند ١٢ من جدول الأعمال: تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/54/3، الفصل السابع، الفرع دال)

البند ٩٥ من جدول الأعمال: التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة من الدول الأعضاء لصالح سكان الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي (تابع) (A/54/267)

٩١ - **السيدة سميث** (المملكة المتحدة): قالت إن حكومتها قد أحرزت خلال العام الماضي مزيدا من التقدم فيما تبذله من جهود لتحويل علاقتها بأقاليمها فيما وراء البحار إلى شراكة حديثة تماما قائمة على مبادئ أساسية أربعة هي: تقرير المصير؛ والتزامات متبادلة؛ وحرية الأقاليم في إدارة شؤونها إلى أقصى درجة ممكنة؛ والتزام صارم من جانب المملكة المتحدة بمساعدة الأقاليم اقتصاديا وفي حالات الطوارئ.

٩٢ - استطردت قائلة إنه من بين التدابير الجاري اتخاذها قرار بعرض المواطنة البريطانية والحق في الإقامة على شعوب أقاليم ما وراء البحار التي لا تتمتع به حتى الآن، وبذلك يلبى طلب قديم لشعوب تلك الأقاليم. وأضافت قائلة إنه قد اتخذت خطوات إضافية لتشجيع حسن الإدارة في الأقاليم من خلال تحسين تنظيم الخدمات المالية حتى تفي بالمعايير المعتمدة دوليا. وأردفت قائلة إنه يجري أيضا دراسة تدابير محسنة لمكافحة الاتجار بالمخدرات، ولتشجيع إصلاح القوانين المحلية في بعض الأقاليم للامتثال لنفس معايير حقوق الإنسان المطبقة في المملكة المتحدة. واسترسلت قائلة إن المملكة المتحدة ستواصل أيضا تأييد تدابير مدعمة وتكريس قدر أكبر من الموارد للتنمية الاقتصادية المستدامة والإدارة البيئية وحماية البيئة في الأقاليم الواقعة فيما وراء البحار.

٩٣ - مضت تقول إن هذه الجهود تثبت بشكل واضح التزام حكومتها الثابت المستمر بعلاقة جديدة موطدة مع تلك الأقاليم، ونظرتها الجدية للمسؤوليات الواقعة على عاتقها بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وأردفت قائلة إن المملكة المتحدة تعتبر أن رغبات الشعوب المعنية الممارسة وفقا لسائر المبادئ والحقوق المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وفي المعاهدات الدولية الأخرى ذات أهمية قصوى. واسترسلت قائلة إن المملكة المتحدة تؤكد على الدوام أنها على استعداد للنظر في أي مقترحات تقدمها شعوب الأقاليم ذاتها بشأن مستقبلها، وهكذا فإن تقرير المصير ما زال أحد المبادئ الأساسية التي تسترشد بها حكومتها في علاقتها مع الأقاليم، ولذا فإن حكومتها ترى أنه من المؤسف أن لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار ما زالت تطبق ذلك المبدأ بصورة انتقائية.

٩٤ - أضافت قائلة إن المملكة المتحدة ترحب ترحيبا شديدا بالقرار الذي اتخذته لجنة المسائل السياسية الخاصة بالاضطلاع باستعراض ناقد لأساليبها وبرنامج عملها، ولا سيما الخطوات التي اتخذتها لإعادة فتح عملية المشاورات غير الرسمية مع الدول القائمة بالإدارة، والمبادرة المتعلقة بالنظر في سبل للتأكد من رغبات شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، التي يمكن أن تؤدي في النهاية إلى رفع أسماء الأقاليم من قائمة اللجنة.

٩٥ - أعربت عن ثقة وفدها في أنه مع قيام اللجنة باستطلاع موقفها بصورة أكثر مباشرة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي التابعة للمملكة المتحدة وآراء شعوبها فإنه سيتضح أن الصفة ''الاستعمارية'' لم تعد وصفا دقيقا لحالتها؛ وأعربت عن أمل وفدها في أنه مع تطور العملية ستختفي أيضا بقية الأفكار الخاطئة والأفكار التي ولى زمانها والنقاط الغامضة في القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار.

٩٦ - **السيد أورتيك** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه على الرغم من العمل المهم الذي ما زال يتعين الاضطلاع به في ميدان إنهاء الاستعمار فإنه قد أحرز الكثير فعلا، فمنذ اعتماد إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة مارس ما يربو على ٦٠ إقليما مستعمرا سابقا حقه في تقرير المصير، وانضم إلى الأمم المتحدة بوصفه دولة عضو ذات سيادة. واستطرد قائلا إنه في حين أن بلده ما زال يعتقد أن المعايير المطبقة في قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥) ضيقة النطاق أكثر من اللازم، فإن بلده يقدم تأييده التام للبلدان التي اختارت الاستقلال، وبالمثل، فإنه يؤيد حق الناس في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في قدر كامل من الحكم الذاتي إن هي اختارت ذلك. وأعاد تأكيد احترامه للحق في تقرير المصير، ودعا أعضاء اللجنة إلى أن تحترم بالمثل اختيارات المقيمين في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وأكد أنه لا ينطبق على جميع الأقاليم معيار واحد لإنهاء الاستعمار.

٩٧ - أردف قائلا إنه في نهاية العقد الدولي لإنهاء الاستعمار أحرز وما زال يحرز تقدم سياسي واقتصادي واجتماعي هائل في حياة المقيمين في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛ وبناء على ذلك فإن بلده يشك في صحة انطباق اصطلاح ''غير المتمتعين بالحكم الذاتي'' على من هم في وضع يمكنهم من اتخاذ خطوات مثل وضع دستورهم الخاص وانتخاب المسؤولين الحكوميين واختيار طريقهم الاقتصادي. وأضاف قائلا إن بلده يرحب بالاعتراف بسبل مختلفة نحو التنمية، ويأمل في أن يشارك أعضاء اللجنة في الاعتراف بأن وجود مصالح اقتصادية وعسكرية خارجية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لا يضر بمصالح تلك الأقاليم أو بمصالح شعوبها بل يمثل أساس شراكة بين منطقة العالم الخارجي. وأشار في هذا الصدد إلى أنه ينبغي النظر في كل حالة على حدة على أساس حقائقها. واختتم كلمته

بقوله إنه يشاطر ممثلي الصين والمملكة المتحدة ما أعربا عنه من مشاعر بشأن الجهود التي بذلها رئيس اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار وتنشيط ما تقوم به اللجنة من عمل مع الدول القائمة بالإدارة يبشر بالخير فيما يتعلق بتحقيق الهدف المتمثل في إنهاء الاستعمار.

٩٨ - **السيد حق** (باكستان): قال إن المبادئ الواردة في إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ما زالت مقدسة، ويجب التمسك بها بهدف القضاء على خطر الاستعمار والاحتلال غير المشروع وإخضاع الشعوب. واستطرد قائلا إن ازدياد عدد أعضاء الأمم المتحدة من ٥١ إلى ١٨٨ يبين نجاح الكفاح من أجل الحق في تقرير المصير والاستقلال.

٩٩ - أعرب عن أمله في أن تكون النتيجة الموفقة لعملية الاستفتاء الشعبي في تيمور الشرقية مثالا لحل مشاكل مماثلة في مناطق أخرى يعيش فيها الناس تحت الاحتلال. كما أعرب عن أمله في أن يمكن الجدول الزمني المنقح المقترح لإجراء استفتاء في الصحراء الغربية الشعب من التعبير عن رغباته فيما يتعلق بمستقبله، وفي أن يؤدي التزام حكومتي فرنسا ونيوزيلندا باحترام رغبات شعب كاليدونيا الجديدة وتوكيلاو، على التوالي، والمعرب عنها بحرية إلى إقامة الحكم الذاتي في هذين الإقليمين. واستدرك قائلا إن التقدم المحرز في الأقاليم الثلاثة عشر الباقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي بطيء بشكل مؤلم، ولذا فإنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يكثف جهوده لإنهاء الاستعمار والاحتلال الأجنبي. وقال إنه لا يقبل ما تزعمه بعض الدول القائمة بالإدارة من أن الشعوب في الأقاليم لا ترغب في قطع علاقاتها بها. وأضاف قائلا إنه كخطوة أولى لضمان أن تتمكن هذه الشعوب من ممارسة حقها في تقرير المصير بحرية ينبغي للدول القائمة بالإدارة أن تقوم بالتعاون بشكل كامل مع الأمم المتحدة دون شروط مسبقة باستقبال بعثات زائرة في الأقاليم للحصول على المعلومات المتعلقة بالظروف السائدة، والتعاون مع لجنة إنهاء الاستعمار لتيسير عملية إنهاء الاستعمار وزيادة الوعي في الأقاليم بالحق في تقرير المصير، والكف عن القيام بأي نشاط عسكري في الأقاليم، وتعزيز الظروف الاقتصادية هناك لتنمية اقتصاداتها، والسماح بقدر أكبر من المشاركة الشعبية.

١٠٠- أضاف قائلا إنه من المؤسف للغاية أنه ما زال ينكر على شعب كشمير حقه في تقرير المصير، ذلك الشعب الذي يعيش تحت الاحتلال الهندي منذ ما يربو على خمسين سنة. وقال إن ما يزيد على ٦٥٠ ٠٠٠ فرد من القوات الهندية يعملون على مواصلة إخضاع كشمير، وأن الاغتصاب يستعمل كاستراتيجية في الحرب، وأن الوفاة أثناء الحجز وعمليات الاعتقال التعسفية وعمليات الإعدام دون محاكمة أو بإجراءات موجزة وحالات الاختفاء حوادث روتينية. وأردف قائلا إن الحالة تشبه الوضع في تيمور الشرقية، وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتصدى لها بشكل مختلف. ومضى يقول إن عملية إنهاء الاستعمار ستكون غير كاملة ما لم يعترف بحق جميع الشعوب الواقعة تحت الحكم الاستعماري والاحتلال الأجنبي غير القابل للتصرف، وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل بذل جهود متسقة ودؤوبة، دون تمييز، لتخليص العالم من جميع أشكال تلك الأوبئة.

١٠١- السيدة شوا (سنغافورة): أثنت على ما قدمته الأمم المتحدة من مساهمات هائلة في تشجيع آمال الشعوب التابعة وتحديد أهداف ومعايير للتعجيل بنيلها الاستقلال. واستدركت قائلة إنه أمر يثير القلق وخيبة الأمل ألا تنجز خطة عمل العقد الدولي لإنهاء الاستعمار بحلول سنة ٢٠٠٠، حسبما كان مقررا، وقالت إن وفدها يرى أن عدم القدرة على إنجاز ذلك الهدف بحلول الموعد النهائي المقرر يرجع إلى تعقد عملية إنهاء عملية الاستعمار وليس إلى أي افتقار في الرغبة في إنهاء الاستعمار، ولذا فإنه من المهم ألا تغيب عن أعيننا الغاية النهائية المتمثلة في وجود عالم خال من الاستعمار. وأعربت في هذا الصدد عن أملها في أن تظل

اللجنة الخاصة على التزامها الذي لا يتزعزع بالعمل بشكل وثيق مع الدول القائمة بالإدارة لإزالة آخر آثار العصر الاستعماري.

١٠٢- أعربت مجددا عن رأي رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الذي مؤداه أن عملية إنهاء الاستعمار عملية متعددة الجوانب تتضمن تدابير سياسية وكذلك جهود للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولذا فقد رحبت بالتوصية التي اتخذتها اللجنة الخاصة بإيلاء الاهتمام الواجب للمشاكل الخاصة في الأقاليم الجزرية الصغيرة التي تجعل عدة عوامل اقتصادية وبيئية وجغرافية اقتصاداتها حساسة بصفة خاصة. وأضافت قائلة إن سنغافورة باعتبارها دولة جزرية صغيرة تعتقد أن تنمية الموارد البشرية ذات أهمية حيوية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وأنه قد حان دورها الآن لكي تقدم إلى البلدان النامية الأخرى، بما في ذلك الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، المساعدة التقنية التي كان من حظها السعيد أن تلقتها خلال المراحل الأولى لتنميتها. ومضت تقول إن هذه المساعدة تحدد في إطار برنامج تعاون خاص، شارك فيه فعلا مسؤولون عديدون من الأقاليم، وحدد أنشطة مساعدة تقنية تناسب الاحتياجات التدريبية للاقتصادات المتلقية. وأعربت عن أملها في أن يمكن البرنامج المشتركين من الأقاليم من أن يصبحوا أدوات حفازة للنمو، وعوامل فعالة للتغيير في بلدانهم، بهدف تحقيق قدر أكبر من الاعتماد على النفس في جهودها الإنمائية. وأردفت قائلة إن سنغافورة إذ تضع ذلك نصب أعينها ستواصل توسيع نطاق مساعدتها التقنية وتقاسم الجوانب الإيجابية لخبرتها الإنمائية مع الأقاليم وغيرها من البلدان النامية.

١٠٣- السيد العنبكي (العراق): قال إنه على الرغم مما حققته عملية إنهاء الاستعمار من منجزات كثيرة فإنها لم تكتمل بعد؛ لأنه ما زال هناك ١٧ إقليما لا يتمتع بالحكم الذاتي و لم يمارس سكانها بعد حقهم في تقرير المصير، وأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تضاعف جهودها لتحقيق هدفها المتمثل في القضاء على الاستعمار بحلول سنة ٢٠٠٠. وأضاف قائلا إنه تحقيقا لهذه الغاية ينبغي للجنة الخاصة أن تحاط مباشرة بآمال سكان الأقاليم من خلال بعثات زائرة وحلقات دراسية، وفي نفس الوقت ينبغي للدول القائمة بالإدارة أن تدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأقاليم، علاوة على الحفاظ على طابعها الثقافي، مع اتخاذ تدابير لحماية البيئة ومعالجة المشاكل المتعلقة بالجرائم، والامتثال أيضا لأحكام المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

١٠٤- مضى يقول إنه ينبغي فورا تدمير القواعد والمنشآت العسكرية التي أنشأتها الدول الاستعمارية في الأقاليم أثناء إدارتها لأنها تعرقل ممارسة شعوب تلك الأقاليم لحقها في تقرير المصير. وأردف قائلا إنه يجب عدم استعمال الأقاليم وما يحيط بها من مناطق لإجراء التجارب النووية أو دفن النفايات النووية أو نشر أسلحة التدمير الشامل.

١٠٥- أكد مجددا تأييد وفده لحقوق الأرجنتين المشروعة في السيادة الكاملة على جزر فوكلاند (مالفيناس) ورفض وفده التام لجميع محاولات نقل مستوطنين إلى الأرض المستعمرة. وأعرب عن تأييد وفده أيضا لآمال شعبي غوام وبورتوريكو في مماسة حقهما في تقرير المصير والاستقلال.

١٠٦- أضاف قائلا إن الاستعمار آخذ في الظهور مرة أخرى في زي جديد؛ وإن قلة من الدول الغنية تمارس السيطرة على البلدان النامية، وتستخدم أساليب متنوعة لتحقيق أهدافها السياسية الضيقة. ومضى يقول إن الجزاءات الشاملة المفروضة على العراق ترمي إلى فرض الإرادة السياسية للولايات المتحدة، وتشكل مثالا سافرا لهذه الأساليب، ولذا فإنه ينبغي اعتماد نهج شامل لمكافحة واستئصال جميع أشكال الاستعمار، وإقامة عالم على أساس مبادئ العدل والمساواة وحق الجميع في التنمية وفي تقرير المصير، والمحافظة على الهوية الثقافية والفكرية لجميع الشعوب.

رفعت الجلسة في الساعة ١٨/٢٥.